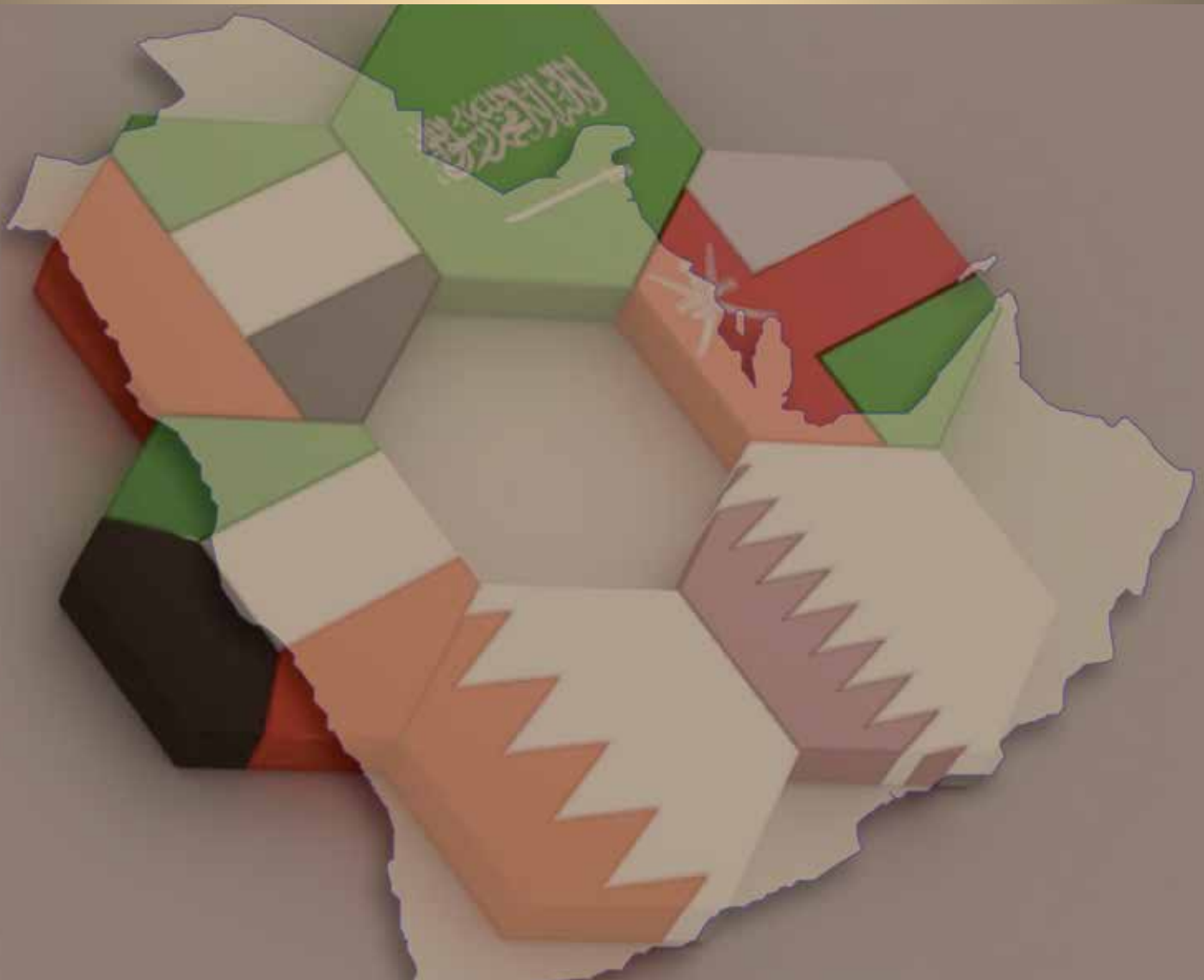


التقرير الإستراتيجي الخليجي

العدد رقم 25



اقرأ في هذا العدد:

- العاهل السعودي وأمير قطر يناقشان رأب الصدع بين أنقرة والرياض
- السعودية تنجّه لشراء سفن حربية مزودة بصواريخ «كالير» الروسية
- هل تستطيع السعودية التعويل على باكستان لدعم التحالف السني في مكافحة الإرهاب؟

تقرير نصف شهري يصدر عن المرصد الاستراتيجي بلندن، ويرصد اهم ما يرد في المصادر الغربية حول التطورات السياسية والعسكرية والامنية وما يتعلق بها من دراسات في مراكز الفكر الغربية.

أردوغان، وقد تحدث مع الملك سلمان أثناء لقاؤهما بطنجة عن زيارة أردوغان لموسكو، مؤكداً أن أردوغان لا توجد لديه خطط لإبرام اتفاق مع بوتين على حساب العلاقات السعودية-التركية.

السعودية الأكثر تعرضاً للهجمات الإلكترونية في الشرق الأوسط

كشف موقع «جوبال ريسك إنسايتس» الأمني أن المملكة العربية السعودية هي البلد الأكثر استهدافاً بالهجمات الإلكترونية في الشرق الأوسط، وأن إيران هي أكثر من يستهدفها إلكترونياً، ما يضع المملكة أمام تحدٍ جديدٍ يتعلق بالأمن «السيبراني»، إلى جانب التحدي الأمني التقليدي وتنامي مخاطر الهجمات الإرهابية. ونوه التقرير إلى أن الهجمات الإلكترونية ضد المملكة بلغت عام ٢٠١٥ نحو ١٦٠ ألف محاولة هجوم يومياً. وعلى الرغم من تطوير قطاع الأمن الإلكتروني في المملكة؛ إلا أنه لا يزال هناك غياب واضح لصياغة الإستراتيجيات والسياسات والأطر القانونية على الصعيد الوطني، كجزء من برنامج التحول الوطني ورؤية عام ٢٠٣٠، والذي يهدف لتحويل رقمي على مستوى المملكة لتحسين المنشآت التقنية ودفع عجلة الابتكار، وتنمية القوى العاملة عالية المهارة.

ويشير تقرير «جلوبال ريسك» إلى أن: «الإمكانات الرقمية والالكترونية الكبيرة للسعودية تجعلها هدفاً أساسياً للهجمات الالكترونية، حيث تمتلك المملكة أكبر عدد من المشتركين في خدمة الإنترنت في العالم العربي». فقد زاد عدد المشتركين بما يقرب من ٣٠٪ منذ عام ٢٠١٠، كما يمثل السعوديون ٤٠٪ من مستخدمي موقع تويتر ونحو ١٠٪ من مستخدمي موقع فيس بوك على المستوى العربي، ومن المتوقع أن تتضاعف التجارة الإلكترونية في السعودية بحلول عام ٢٠٢٠.

شؤون أمنية

العاهل السعودي وأمير قطر يناقشان رأب الصدع بين أنقرة والرياض

في لقاؤه مع الملك سلمان بن عبدالعزيز في مقر إقامته بطنجة يوم الأحد ٦ أغسطس، وبحضور ولي ولي العهد وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان؛ ناقش أمير قطر الشيخ تميم بن حمد عدة مواضيع حول التنسيق بين البلدين وخاصة فيما يتعلق باليمن وسوريا والعراق.

وبحسب تقرير نشره موقع «تاكنتال ريبورت» فإن الشيخ تميم كانت لديه قضية رئيسية لمناقشتها مع الملك سلمان وهي التمهيد لعقد لقاء بين الملك سلمان والرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

يأتي ذلك فيما تمر العلاقات السعودية-التركية بمحلة «سحابة صيف»، منذ فشل المحاولة الانقلابية في تركيا في ١٥ يوليو الماضي، ويرى التقرير أن العقبة الرئيسية لإعادة العلاقات السعودية التركية إلى وضعها الطبيعي هي عدم الاتفاق على تحديد موعد للقاء الزعيمين السعودي والتركي، وبدور الحديث حول إمكانية قيام رئيس الوزراء التركي بن علي يلديريم بزيارة للرياض لترتيب ذلك اللقاء.

وتتردد في الأروقة الدبلوماسية شائعات أن الرئيس أردوغان ما يزال يلقي اللوم على الرياض لعدم اتخاذ موقف حازم إزاء دعم بعض المواقع الإخبارية السعودية محاولة الانقلاب الفاشلة، كما تتحدث المصادر نفسها عن انزعاج الملك سلمان من تقارير ترويه من أنقرة حول اتهام بعض القيادات التركية المملكة بأنها كانت على علم مسبق بمحاولة الانقلاب.

ونقل التقرير عن مصدر دبلوماسي سعودي أن الشيخ تميم كان قبل سفره إلى طنجة يحاول ترتيب لقاء بين الملك سلمان والرئيس

وحذر التقرير من أنه على الرغم من وجود قوانين تصدي للجرائم الإلكترونية مثل قانون الاتصالات عام ٢٠٠١ وقانون مكافحة جرائم الإنترنت عام ٢٠٠٧، التي تحظر انتهاك الخصوصية في قطاع الاتصالات، وتفرض عقوبات على مجرمي الإنترنت تصل إلى خمس سنوات في السجن وغرامة قدرها ٨٠٠ ألف دولار؛ إلا أن «هذه المجموعة من القوانين تبقى غير فعّالة»، خاصة وأنه لا يوجد أي كيان قانوني سعودي ينظم أمور الإعلام في حالة حدوث اختراق للبيانات، الأمر الذي يترك المحاكم السعودية تضع تدابير أمن البيانات على أساس المبادئ العامة للشريعة، ففي عام ٢٠١٠، أسست هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وحدة مكافحة جرائم الإنترنت، بعد أن منعت المحتوى الجنسي وقامت بإلقاء القبض على بعض المخالفين.

وخلص التقرير إلى أن: «الأمن الإلكتروني في المملكة العربية السعودية أخذ في التحسن، ولكنه يفتقر لإستراتيجيات واضحة وسياسات وقوانين لردع وتخفيف والكشف عن التهديدات الإلكترونية الوطنية».

التعاون السعودي-البريطاني بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي

أكد موقع «تاكتيكال ريبورت» (٥ أغسطس ٢٠١٦) أن السفير السعودي لدى بريطانيا الأمير محمد بن نواف بن عبد العزيز قد أجرى تقييماً أولياً لعلاقات التسليح بين السعودية وبريطانيا بعد تشكيل حكومة جديدة بقيادة تيريسا ماي، وأرسل تقريره لولي ولي العهد وزير الدفاع محمد بن سلمان.

وأشار الموقع إلى أن تقرير الأمير محمد بن نواف تضمن اقتراحات حول التعامل مع الحكومة البريطانية الجديدة، وأكد على أهمية الحفاظ على الصلات الطيبة مع مايكل فالون الذي احتفظ بمنصب وزير الدفاع، ويبدو أن التقرير قد اعتمد في تقييمه على الاتصالات السريعة التي أجراها مع بعض أعضاء الحكومة الجديدة بمن فيهم الوزير فالون و فيليب هاموند وغيرهم من المساعدين المقربين من حكومة ماي.

وأضاف التقرير أن فيليب هاموند، الذي أصبح وزيراً للمالية في الحكومة الجديدة، قد أكد في اجتماع مع السفير السعودي أنه سيواصل الحفاظ على الصلات الاقتصادية والعسكرية الاستراتيجية

وثمة سبب آخر يجعل السعودية الهدف المفضل والأول للهجمات الالكترونية في الشرق الأوسط، وهو الوزن الإقليمي للمملكة التي تعد أحد أبرز دول المنطقة وقائدة لمجلس التعاون الخليجي حيث يثير تأثيرها ونفوذها وعلاقتها على المستويين العربي والعالمي شهية قرصنة الإنترنت سواء كانوا دولاً أو أشخاص».

وبالإضافة إلى ذلك فهناك تحالف السعودية مع عدد من الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقتها القوية مع دول ذات نفوذ عالمي، ما يجعل منها هدفاً محبذاً للهجمات الالكترونية، خاصة وأنها تعتمد بصورة متزايدة على التكنولوجيا الرقمية في قطاعات حساسة مثل النفط والغاز والخدمات المصرفية والاتصالات، حيث تعد أكبر مصدر للنفط في جميع أنحاء العالم وتمتلك ثاني أكبر قطاع مصرفي في العالم العربي.

ويشير التقرير إلى أن إيران هي العدو الإلكتروني الأول للسعودية، بسبب سياستها المناهضة للنزعات التوسعية الإيرانية، وقد وقع الهجوم الإلكتروني الإيراني الأبرز على المواقع السعودية عام ٢٠١٣ من خلال فيروس «شمعون» الذي استهدف شركة أرامكو السعودية العملاقة وقضى على ٨٥٪ من أجهزة الشركة مما تسبب في إغلاق عمليات الشركة مدة أسبوعين.

ويقول التقرير أن إيران قامت خلال العام الماضي، بحملات تجسس إلكتروني على مؤسسات مالية وأمنية ومواقع حكومية سعودية. كما أشار التقرير إلى وجود عدد من الجهات الأخرى التي تستهدف المملكة إلكترونياً، مثل الشركات التابعة للجيش الإلكتروني اليمني المدعوم من الحوثيين، إلى جانب تنظيم الدولة الإسلامية. وقد شملت هذه الهجمات اختراق مراسلات البريد الإلكتروني لوزارة الخارجية السعودية، وقرصنة البيانات الشخصية لموظفي الحكومة السعودية، فيما عرف عبر موقع ويكيليكس بـ«تسريبات السعودية».

وأوصى تقرير «جلوبال ريسك» بتحسين قدرات الأمن الإلكتروني في القطاعين العام والخاص بالمملكة، في ظل تنامي حجم الاستثمار وتنمية سوق تكنولوجيا المعلومات في السعودية بمعدل ٣,٨٪ سنوياً، ومن المقرر أن تصل قيمته إلى ٣,٤٨ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٩.

وتزود الولايات المتحدة حكومات دول مجلس التعاون بتقنيات الدفاع الإلكتروني والاستخبارات المتقدمة، ويمكن لإشراك الاستثمار والمواهب الأجنبية أن يسهما في معالجة نقص المهارات في الأمن الإلكتروني داخل المملكة العربية السعودية.

وحذر التقرير من أن «إدخال قدرات جديدة لن يكون كافياً دون وضع إستراتيجيات وصياغة سياسات وقوانين وطنية واضحة»، مشيراً إلى أن السعودية قد أعدت إستراتيجية أمن قومي خاصة بالمعلومات في عام ٢٠١٣ وأوصت آنذاك بتطوير السياسات الإلكترونية والأطر القانونية، إلا أن هذه التوصية لم يتم تنفيذها حتى الآن.

عنيفة من طهران التي اتهمت عباس بأنه عميل للولايات المتحدة وأنه على صلة بالمنظمات الإرهابية. وتعتبر طهران منظمة مجاهدي خلق بأنها إرهابية ورمتها بكل التهم بما فيها العمالة لجهاز الموساد الإسرائيلي، والقيام باغتيال عدد من العلماء النوويين الإيرانيين، والتسبب بتخريب البرنامج النووي والصاروخي. ففي ٢٠١٣ كشفت المنظمة لواشنطن قيام إيران بتشييد منشأة فوردو القريبة من قم. وأشار المصدر إلى أن إيران أتبعته الحرب الكلامية مع عباس بإجراءات عملية؛ حيث قررت ضخ أموال طائلة إلى قطاع غزة لتمويل العمليات ضد عباس وحركة فتح، ويدرس قادتها في الوقت الحالي إمكانية معاودة شحن الأسلحة إلى قطاع غزة وتفعيل دور جماعة «الصابرين» الإرهابية التي أنشأها عناصر «حزب الله» في قطاع غزة، ويبدو أن عباس قد منح أعدائه فرصة من حيث لا يشعر، وذلك من دعوته الأخيرة لإجراء انتخابات بلدية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ إن حماس ستسعى من خلال إعلان مشاركتها في الانتخابات لتوظيف الدعم المالي الذي حصلت عليه من طهران في منافسة مرشحي عباس وتنصيب أعضائها على رأس بلديات غزة والضفة الغربية.

إيران تكسب قضية تعويض ضد إسرائيل

خسرت شركة «ترانس آسياتك أويل» الإسرائيلية للنفط قضية الاستئناف التي رفعتها ضد قرار المحكمة السويسرية العليا الذي قضى، في يونيو الماضي، على إسرائيل بدفع تعويضات لشركة النفط الوطنية الإيرانية بقيمة مليون شيكل، ونحو ٨٠٠ ألف شيكل أعاب المحكمة والمحامين، في القضية التي زاد عمرها عن ٣٧ عاماً. وتعود القضية في أصلها إلى عام ١٩٦٨، عندما تم إبرام اتفاق شراكة بين شركتي نفط إسرائيلية وإيرانية إبان حكم الشاه في إيران، ونظراً لانقطاع العلاقات بعد الثورة الإيرانية، وما أتبعها من فرض للعقوبات على إيران؛ توقفت إسرائيل عن العمل باتفاق الشراكة، إلا أن إيران رفعت عدة طلبات تحكيم دولية في القضية؛ وطالبت الشركة الإسرائيلية بدفع تعويضات على النفط الذي زودته إيران للأنبوب الإسرائيلي مسبقاً قبل الثورة الإيرانية، وعلى حصتها من الأرباح التي تبلغ ٥٠٪. ووفقاً لتقديرات القضية فإن قيمة التعويضات قدّرت قبل سنتين بـ ٧ مليارات دولار، وقد ربحت إيران قضيتين من قضايا التحكيم

مع السعودية وسيستمر في تركيز جهوده خلال الأشهر القادمة على ضبط القضايا المالية فيما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. ونقلت مصادر مقربة من السفارة السعودية أن الأمير محمد بن نواف قد خرج بانطباع أن هاموند سيستمر على اتصال مع فالون بما يتعلق بصفقات التسليح مع السعودية وخصوصاً صفقة طائرات «تايفون» واتفاقيات الدعم اللوجستي للقوات الجوية السعودية المشاركة في حرب اليمن. كما أشار التقرير إلى أن الأمير محمد بن نواف يعتقد بأن رئيسة الوزراء ماي قد أبطت على هاموند وفالون في حكومتها للحفاظ على صفقات التسليح لطائرات التايفون وعلى التنسيق العسكري لصالح القوى الجوية والبحرية في دول الخليج العربي، مما يعزز إمكانية شراء المزيد من طائرات التايفون، حيث أكد في تقريره على وجود «مؤشرات إيجابية» دون تقديم المزيد من الإيضاح.

كيف ورطت السعودية وفرنسا محمود عباس مع إيران؟

ادعى موقع «دييكا» الإسرائيلي (٨ أغسطس ٢٠١٦) أن اللقاء السري الذي عقده رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس (أبو مازن) مع عدوة إيران الأولى مريم رجوي زعيمة حركة «مجاهدي خلق» المعارضة في ٣٠ يوليو ٢٠١٦، قد وضعه على قائمة الاستهداف الإيرانية. وقد جرى اللقاء بترتيب من الرئيس الفرنسي ومن السعودية في آن واحد، حيث سعى الرئيس الفرنسي إلى تسهيل اللقاء لإفشال محاولات طهران مد المزيد من الجسور مع الفلسطينيين، وذلك في ظل حرصه على إنجاح مبادرة السلام الفلسطينية الإسرائيلية، والجهود التي يبذلها للتغلب على اعتراضات نتنياهو المتمثلة في اتهام عباس بأنه لا يرغب في إبداء الحزم إزاء مواجهة حماس والجهاد الإسلامي. ويأمل الرئيس الفرنسي في الوقت ذاته بإقناع إدارة أوباما أن مبادرته تسير على الطريق الصحيح عبر الضغط على عباس للالتزام بالسلام مع إسرائيل في الضفة الغربية والتخلي عن قطاع غزة الذي تحكمه حماس. وفي لقاءها مع عباس؛ اتهمت رجوي حكومة طهران بنشر الإرهاب والطائفية في المنطقة؛ في حين لم يغامر أي مسؤول أو وزير من بقية دول العالم بلقاء قادة المعارضة الإيرانية، وذلك تجنباً لردود أفعال

العمل.

ووفقاً لموقع «إنتلجنس أون لاين» (٢٧ يوليو ٢٠١٦) فإن تحالف الشركات الاسباني يعتقد أن الحل الوحيد الآن هو البدء بإجراءات التحكيم بسبب العراقيل الممتثلة في عدد من القضايا التي لم يتم حلها، في حين تضغط الرياض على الحكومة الإسبانية لتجنب التحكيم، إذ إن كلا الحزبين: الاشتراكي PSOE والمحافظ، قد تعاملتا مع المشروع حينما كان كل منهما في الحكم ومن الممكن أن تؤذي هذه القضية العائلة الإسبانية الحاكمة، فقد تقدم الملك خوان كارلوس والعائلة الحاكمة شخصياً بالتماس للملك سلمان لتفادي التحكيم قبل توليه العرش.

ويرى الموقع أن القضية ستشوه صورة بعض أفراد العائلة السعودية الحاكمة، إذ إن إلقاء الضوء على بعض الأطراف المستترة في التحكيم سيكشف الأدوار التي لعبها بعضهم، كما يتوقع أن يتم كشف دور بعض المستشارين كرجل الأعمال الإسباني السوري الأصل محمد إياد كيالي المقرب من الملك سلمان منذ نصف قرن والذي يتمتع بعلاقة خاصة كذلك مع ملك اسبانيا.

وأشار المصدر إلى أن تحالف الشركات الاسباني OHL شهري زغانا قد وظف الزوجة السابقة لرجل الأعمال السعودي عدنان خاشقجي والمقربة من الأميرة كورينا زو سايان -Corinna zu Sayn-Wittgenstein التي تعتبر صديقة مقربة من الملك خوان كارلوس، للتعبير عن وجهة نظره.

جدير بالذكر أن تحالف الشركات الاسبانية هذا قد ارتبط بمجموعة الشعلة التي يتأسسها عبدالعزيز بن مشعل بعد والده مؤسس الشركة والده مشعل بن عبد العزيز الذي وافته المنية هذا العام، وكان مقرراً من الملك عبد الله الذي أرسى العقد في حياته على الشركة الإسبانية.

السعودية تسعى لإنشاء أكبر أسطول لنقل النفط في العالم

نقل موقع «بلومبيرغ» (١٧ يوليو ٢٠١٦) عن وزير الطاقة السعودي خالد الفالح قوله إن الاتفاق المشترك بين الشركة السعودية الوطنية للنقل البحري المسماة (بحري)، والشركة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكوروب)، ستوجد أكبر أسطول عالمي لناقلات النفط البحرية العملاقة ويدعم خطط المملكة في مجال صادرات النفط الخام.

التي رفعتها منذ ذلك الحين، والتي تناولت موضوع تسديد ثمن النفط الذي زودته إيران للأنايب الإسرائيلية، عبر أنبوب «إيلات-أشكولون»، الذي شكّل جسراً برياً لنقل النفط الإيراني إلى البحر الأبيض المتوسط، وأعمال شركة «ترانس آسياتيك أويل» المسجلة في بنما، والتي تدار من تل أبيب كقناة تسويق وبيع للنفط الإيراني لزبائن أوروبيين، مثل إسبانيا.

وكانت شركة النفط الإيرانية قد ربحت في العام الماضي قضية تحكيم سابقة ضد إسرائيل، وبلغت قيمة التعويض نحو ١,٢ مليار دولار ثمناً لـ ٥٠ شحنة نفط نقلت إلى الجانب الإسرائيلي قبل الثورة الإيرانية، إلى جانب ٣٦٢ مليون دولار فائدة، إلا أن تل أبيب رفضت التطرق للتفاصيل، وأبلغت المحكمة أنها: «لن تدفع المال لدولة عدو مثل إيران».

اللواء أنور عشقي يكلف بقضايا حساسة

يعتبر الجنرال السعودي المتقاعد والمستشار المقرب من الملك سلمان أنور بن ماجد عشقي الرجل الذي يتم تكليفه بالقضايا الحساسة للمملكة، وينخرط في المناقشات التي تجري بين الرياض وتل أبيب وذلك بحسب ما نشره موقع «إنتلجنس أون لاين» (١٣ يوليو ٢٠١٦)، حيث أصبح يتولى دوراً كبيراً في مواضيع توريد المعدات العسكرية لنيجيريا.

وكان عشقي أحد أبرز المقربين من الملك فيصل، كما عمل مستشاراً لعدة سنوات للأمير بندر بن سلطان.

مشروع قطار الحرمين يتهدده التحكيم

يُهددُ تنامي الخلافات بين شركاء مشروع قطار الحرمين الفائق السرعة بكشف كل اللاعبين المستترين المنخرطين في الصفقة منذ ٢٠١١، حيث أن العقد الضخم ذو الصبغة السياسية بدأ بالتسبب وعلى نحو خطير ببرودة في العلاقات بين الرياض ومدريد .

فالتحالف الإسباني الذي تفوق على تحالف شركات فرنسية وكسب عقداً بقيمة ٦,٧ مليار يورو عام ٢٠١١؛ يطالب حالياً بالحصول على مزيد من الوقت لإتمام المشروع بينما ترفض الرياض الطلب.

ويضم التحالف الإسباني أكثر من ١٠ شركات، أبرزها: تحالف الشركات الإسباني العملاق OHL الذي يتهم بإثارة عدد من المشاكل في سير

شؤون عسكرية

السعودية تتجه لشراء سفن حربية مزودة بصواريخ «كالبر» الروسية

نقلت وكالة «نوفوستي» الروسية عن التقرير السنوي لمصنع غوري لبناء السفن في مدينة زيلينودولسك في تاتارستان، تأكيداً أن المملكة العربية السعودية تسعى لشراء خمس سفن دورية حديثة مزودة بصواريخ «كالبر» الروسية، والتي تصل سرعتها إلى ٣٠ عقدة، وتبلغ حمولتها ١٣٠٠ طن، وتتسع لطاقم متكون من ٨٠ فرداً، وبإمكانها قطع مسافة تبلغ ٦ آلاف ميل بحري دون الحاجة للدخول إلى أية موانئ.

ويمكن تزويد السفن الدورية من هذا الطراز بأسلحة حديثة كمنصات إطلاق صواريخ «كالبر»، ومدفع من عيار ٥٧ ملم، ومنظومة صواريخ مضادة للجو، ورشاشات، ومنصة لمروحية «كا-٢٧ بي إس».

ووفقاً لتقرير الوكالة؛ فقد أحال مصنع «غوري» الوثائق الخاصة بمشروع الصفقة إلى مؤسسة «روس أوبورون إكسبورت» الروسية المعنية بالإشراف على تصدير الأسلحة إلى الخارج في شهر ديسمبر الماضي، لزبون أجنبي يحمل رمز «٦٨٢»، وهو رقم السعودية وفق المنظمة الدولية للمعايير «أيزو» (ISO).

دولة خليجية تمول مشروع صواريخ بالستية أوكرانية سراً

ادعت وكالة «سبوتنيك» الروسية، أن المملكة العربية السعودية تقوم بشكل سري بتمويل مشروع صواريخ بالستية أوكرانية، مشيرة إلى أن المهندسين العسكريين في أوكرانيا حققوا تقدماً كبيراً في تطوير «غروم»، وهو نظام الصواريخ بالستية التكتيكية الجديد، والذي سيكون نظيراً لصواريخ «إسكندر» الروسية من طراز «٩ كيه ٧٢٠»، ولكن يتم تطويره باستخدام أموال عميل «أجنبي غامض»، وسيتم اختباره في خريف هذا العام. وزعمت الوكالة نقلاً عن «خبراء عسكريين روس» أن المشتري السري هو «المملكة العربية السعودية».

ووفقاً للموقع فإن الشركة العربية للاستثمارات البترولية أو ما يعرف بـ (أبيكوروب) قد أنشأت صندوقاً استثمارياً بقيمة ١,٥ مليار دولار، وتعمل على شراء ما يصل إلى ١٥ ناقلة نفط عملاقة للأسطول الذي يمكن أن يبلغ حجمه نحو ٤٦ ناقلة عملاقة، وذلك لدعم الجهود السعودية في تأمين إمداد النفط لزبائنها في كل أرجاء العالم، حيث يعتقد أن هذه الشركة ستكون الأكبر في العالم لشحن النفط، مما ستسبب بضغط على الخصوم وخاصة منها شركات إنتاج النفط الصخري الأمريكي.

وتشحن شركة أرامكو الحكومية ما نسبته ٢٠٪ من مجمل النفط المنقول بحراً عالمياً، وتحتاج للمزيد من الناقلات لتلبي الطلب المتزايد على نفطها الخام، في حين تعتبر شركة «ميرشنتس غروب» الصينية الأكبر في هذا المضمار حيث تمتلك نحو ٥٣ ناقلة، في حين تمتلك شركة «بحري» السعودية التي دمجت أسطولها مع أرامكو في الوقت الحالي ٣٦ ناقلة عملاقة، وتخطط لإضافة ١٠ ناقلات أخرى في غضون العامين القادمين.

ويتوقع أن تكون شركة (أبيكوروب) المستثمر والمدير الرئيسي لصندوق «بحري- أبيكوروب» الاستثماري للشحن البحري للنفط حيث ستسحود على ٨٥٪ من الأسهم، في حين سيكون نصيب «بحري» ١٥٪ من الأسهم، وستتولى الإدارة الفنية والتجارية للصندوق الذي يتسم بكونه مغلقاً لمدة عشر سنوات، وسيتم تمويل الخمس عشرة ناقلة الأخرى من مزيج من الدين والأسهم.

ومن المفترض أن يولد الصندوق أرباحاً تزيد على ١٠٪، وقد تتجه «أبيكوروب» لدعوة غيرها من المؤسسات الاستثمارية كصناديق التقاعد الإقليمية للاستثمار في هذا المضمار.

جدير بالذكر أن ملكية شركة «أبيكوروب» -التي يقع مقرها الرئيس في الدمام- تعود لمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط؛ بالإضافة للسعودية فإن لكل من الكويت والإمارات ١٧٪ من أسهم الشركة.

رسمياً عن خسائرها خلال حربها في اليمن على مدى ١٦ شهراً، فإن الفيديوهات المنشورة على «يوتيوب» تظهر أن «المتمردين يفجرون دبابت (أبرامز) بصواريخ إيرانية الصنع»، لافتاً إلى أن الصفقة، التي صادقت عليها الحكومة الأمريكية هذا الأسبوع، تضمنت أيضاً ٢٠ آلية استعادة مصفحة، تستخدم لإصلاح الدبابات المصابة بأعطال في ساحة المعركة.

ونقل الموقع عن الإعلان الصادر عن البنتاغون بهذا الخصوص، قوله إن الصفقة المقترحة: «ستعزز إمكانيات السعودية في مواجهة التهديدات الراهنة والمستقبلية، وتوفر أمناً أكبر لبنيتها التحتية الضرورية، وستحسن من قدرتها على دعم جنودها في الميدان».

البحرية الإماراتية تتلقى عرضاً لشراء حاملة للطائرات المروحية

أشار تقرير نشره موقع تاكتكال ريبورت (٥ أغسطس ٢٠١٦) إلى أن إحدى شركات بناء السفن الأوروبية (والتي من المعتقد أن تكون «فينكانتيري») قد تقدمت بعرض لقيادة القوات البحرية الإماراتية لتوريد حاملة مروحيات. وقد جاء الحديث حول هذا العرض على ضوء المعلومات التي تحدثت عن لقاء عقد في الشهر الماضي بمقر قيادة هيئة الأركان الإماراتية لمناقشة مقترحات لتطوير القدرات القتالية للأسطول الإماراتي، بمشاركة ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد ومستشارين عسكريين رفيعي المستوى.

ووفقاً للتقرير؛ فقد تم الاتفاق في نهاية الاجتماع على تشكيل فريق عمل للنظر في العروض وخصوصاً تلك التي تقدمت بها الشركات الاستشارية العالمية، والتي تتضمن صفقة لتوريد حاملة مروحيات للبحرية الإماراتية بما يتناسب مع المهمات البحرية الإماراتية داخل وخارج منطقة الخليج العربي.

الإمارات تطور طائرة هجومية المسيرة آلياً من طراز «United 40»

أكد الشيخ محمد بن زايد ولي عهد أبوظبي، خلال لقاء خاص مع مهندسين وأخصائيين إماراتيين تدربوا في الولايات المتحدة على صناعة الطائرات المسيرة آلياً، أن الإمارات ستفاجئ العالم في غضون

وقدرة الوكالة قيمة التمويل بنحو ٤٠ مليون دولار، وتتضمن تصنيع نموذج للسلاح وإعداد الاختبارات اللازمة له، موضحة أن خبراء في الجيش الأوكراني يستعدون لحرب واسعة شرق أوكرانيا. وكانت أوكرانيا قد أعلنت عن نظام «غروم» لأول مرة في معرض الدفاع في كييف في عام ٢٠١٤، وبعد ذلك بعام، أعلن الجيش أنه سيتم إنتاج كميات كبيرة من السلاح في عام ٢٠١٨، وسيكون نظيراً لأسلحة الدفاع الجوي الروسية «إس-٣٠٠» و«إس-٤٠٠».

ونقلت «سبوتنيك» عن الخبر العسكري الروسي، أنطون مارداسوف، قوله لموقع «سوفبودنيا بريسا»، أن أوكرانيا لن تستطيع إكمال هذا المشروع، وذلك لأن المجمع الصناعي العسكري الأوكراني لن يكون قادراً على بناء سلاح جديد، فقد تم إلغاء مشروع تطوير أنظمة الصواريخ الأوكرانية «بوريسفين» و«سابسان» بسبب نقص التمويل في عام ٢٠٠٣، ونقلت عن المحلل العسكري الروسي، أندريه فرولوف، قوله: إن الممول الرئيس لهذا السلاح السري قد يكون المملكة العربية السعودية أو الإمارات العربية المتحدة.

وأوضح فرولوف أن الإمارات قد أبدت للسلطات الأوكرانية رغبتها في تطوير وإنتاج صواريخ كروز لسلاح الجو الإماراتي عام ٢٠٠٣، وذلك في زيارة قام بها قائد القوات الجوية والدفاع الجوي الإماراتي آنذاك، وعبر فيها عن رغبة بلاده في حيازة وتطوير صواريخ بالستية.

صفقة دبابت أمريكية تكشف خسائر السعودية في اليمن

زعم موقع «ديفينس ون» (١١ أغسطس ٢٠١٦) أن الجيش السعودي خسر أكثر من ٤٠٠ دبابة «أبرامز» في اليمن، وذلك ضمن تقرير نشره ماركوس ويزغيربر حول موافقة وزارة الخارجية والبنتاغون يوم الثلاثاء ٩ أغسطس، على بيع ١٥٣ دبابة «أبرامز»، بقيمة ١,٢ مليار دولار، للسعودية.

وكشف التقرير، أن الصفقة تتضمن نحو ٢٠ دبابة تصنعها شركة «جنرال داينمكس لاند سيستمز»، عوضاً عن دبابت شبيهة أعطبت في المعارك، وعلى الرغم من أن الإعلان الرسمي للمبيعات لا يذكر أين كانت تحارب تلك الدبابات، إلا أن الاعتقاد يسود في الأروقة الأمريكية أن الجيش السعودي خسر أكثر من ٤٠٠ دبابة «أبرامز» في اليمن، حيث تقاوم السعودية المتمردين الحوثيين الذين تدعمهم إيران.

ويستدرك التقرير بأنه بالرغم من عدم إعلان الحكومة السعودية

ثلاثون مروحية «كاراكال» في صفقة كويتية فرنسية

وقع وزير الدفاع الفرنسي، جان إيف لودريان، يوم الثلاثاء ٩ أغسطس ٢٠١٦، في مدينة الكويت عقداً تشتري الكويت بموجبه ٣٠ مروحية «كاراكال» بقيمة تتجاوز مليار يورو، وفق وزارة الدفاع الفرنسية. ويعتبر هذا العقد جزءاً من صفقة تم إبرامها في شهر أكتوبر الماضي لتزويد الكويت بأربعة وعشرين مروحية لسلح الجو، و٦ مروحيات للحرس الوطني، أعلن عنه في ٢٠١٥، وأسلحة ومعدات أخرى بقيمة إجمالية قدرها ٢,٥ مليار يورو.

وينص العقد الموقع مع «ايرباص هليكوبتر» على تسليم أول مروحية خلال ٢٩ شهراً، وتسليم الأخيرة منها بعد ٤٨ شهراً، كما ينص العقد على تدريب طواقم وعمال ميكانيكيين وعمال صيانة لمدة لا تقل عن سنتين.

وكانت شركتا: «اغوستا» الإيطالية و«سيكورسكي» الأميركية قد حاولتا منافسة فرنسا في تقديم العروض للجانب الكويتي عام ٢٠١٣؛ إلا أن الحكومة الكويتية فضلت إبرام العقد مع الفرنسيين.

صفقة طائرات «سوبر هورنيت F-18» للكويت قد لا تتم هذا العام

أشار موقع «تاكتيكال ريبورت» (٨ يوليو ٢٠١٦) إلى أن وزير المالية الكويتي غير راغب في توقيع المزيد من صفقات التسليح هذا العام، وخاصة فيما يتعلق بصفقات سلاح الجوي الكويتي. وأشار الموقع إلى أن الوضع المالي للكويت قد يؤثر على خطط الحكومة الكويتية لاستئناف المباحثات مع البنتاغون في غضون الأسابيع القادمة حول صفقة طائرات F-١٨ سوبر هورنيت، وقد تمت إحالة الموضوع إلى أمير البلاد لاتخاذ القرار النهائي بهذا الشأن.

أقل من عام بإعلان نجاحها في تصنيع أفضل طائرة آلية هجومية. وأضاف التقرير الذي نشره موقع «تاكتيكال ريبورت» (٨ يوليو ٢٠١٦) أن الإمارات تعمل على تعزيز القدرات الهجومية للطائرة الآلية المصنعة إماراتياً United ٤٠ لجعلها تضاهي الطائرات المصنعة في أميركا.

الشيخ عبدالله بن زايد يدعم صفقة «رافال»

أكد موقع «تاكتيكال ريبورت» (٨ يوليو ٢٠١٦) أن الشيخ عبدالله بن زايد لا يتوقع حدوث تطورات كبرى فيما يتعلق بصفقة طائرات «رافال» في العام الجاري، مشيراً إلى أن مستشاري أخيه ولي العهد الشيخ محمد بن زايد غير متحمسين لفكرة شراء طائرات «رافال» في الوقت الحالي، ويفضلون شراء طائرات أمريكية. ونقل التقرير عن الشيخ عبدالله تأكيد أنه تأكيده أن توجهات المستشارين ليست كافية لثني عزم ولي العهد عن شراء طائرات «رافال»، إذ إن الشيخ محمد بن زايد معجب بهذه المقاتلات الفرنسية، مستنداً في رأيه ذلك على التجربة الإماراتية الناجحة مع طائرات الميراج ٢٠٠٠-٩٥، ورأى الشيخ عبدالله أن الجانب الفرنسي لا يقدر كثيراً الانطباع الجيد الذي يسود لدى أخيه حول صناعة المقاتلات الفرنسية.

تدهور الوضع الصحي لأمير الكويت

أشار موقع «تاكتيكال ريبورت» (٥ أغسطس ٢٠١٦) إلى أن أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد بدأ متعباً ومجهداً بعد عودته من مؤتمر القمة العربي الذي عُقد في نواكشوط (٢٥-٢٧ يوليو الماضي)، وأن فريقه الطبي قد أوصاه منذ عودته بتقليص جهده إلى أدنى درجة حتى يتمكنوا من إجراء المزيد من الفحوص الطبية له. ووفقاً للمصدر نفسه؛ فإن الأمير يشعر بالإحباط من تدهور الأوضاع في العالمين العربي والإسلامي، وخاصة بسبب فشله في رعاية حل سياسي للوضع في اليمن ووضع حد للحرب المستعرة هناك.

قطر تخطط لصناعة طائرات تدريبية خفيفة

يمضي وزير الدولة لشؤون الدفاع خالد العطية قدماً بخطى تطوير قطاع التصنيع العسكري بقطر، وخاصة فيما يتعلق بمشروع صناعة طائرات تدريبية خفيفة. ووفقاً لموقع «تاكتيكال ريبورت» (٨ يوليو ٢٠١٦) فإن العطية قد رفع تقريراً حول هذا المشروع للأمير تميم بن حمد، ذكر فيه فيه أسماء البلدان التي سيتم التواصل معها للتعاون المحتمل في هذا المشروع ومن بينها: تركيا، وبريطانيا، وباكستان، وإيطاليا. وأضاف الموقع أن الوزير العطية سيتولى شخصياً الإشراف على التحضيرات للقيام بالمشروع بعد إنجاز البنى التحتية التي يحتمل أن تستكمل وسط العام ٢٠١٧، ومن المرجح أن ترسل هيئة الأركان القطرية أخصائين في مجال الهندسة العسكرية إلى باكستان لتلقي التدريب اللازم، خاصة وأن قطر على وشك توقيع عقد مع باكستان لشراء طائرة التدريب «سوبر موشاك» المصنعة باكستانياً من قبل مجمع الصناعات الفضائية الباكستانية (PAC).

قطر تنظر في شراء عربات مدرعة مضادة للدبابات

أشارت تقارير عسكرية إلى أن قيادة القوات البرية القطرية قد تخلت عن خطط لشراء أبراج مدرعات ذات المدافع عيار ١٠٥mm و عيار ١٢٠mm، والتي كان مزعماً تركيبها على العربات المدرعة ٨x٨ الموجودة في طور الخدمة لدى القوات البرية، وأنها تبحث في الوقت الحالي إمكانية شراء عربات ٨x٨ مصممة لاستهداف الدبابات وتدمير التحصينات لتقديم الدعم لقوات التدخل السريع بعد أن تبين من خلال التجربة في اليمن أن هذه المدرعات فعالة في ميدان المعركة.

التعاون البحري بين قطر وتركيا

أكد موقع «تاكتيكال ريبورت» أن أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني قد عقد اجتماعاً مع قيادة أركان القوات القطرية بحضور

قائد الاسطول القطري اللواء محمد بن ناصر المهندي، وأصدر أوامر بتفعيل التعاون مع الأسطول التركي على جميع المستويات بما في ذلك: التدريب والتعاون اللوجستي وإمكانية شراء سفن حربية تركية الصنع.

وعلى إثر ذلك الاجتماع، غادر وفد من البحرية القطرية يضم مهندساً بحرياً متخصصاً بحماية البنى التحتية إلى أنقرة، وتم التباحث مع المسؤولين الأتراك حول إمكانية إعادة تنظيم بعض المشاريع التي كانت مشار النقاش بين البلدين قبل وقوع الانقلاب العسكري الفاشل منتصف الشهر الماضي.

شركة «جلف هيلوكوبترز» ساعدت في رسو مناقصة الفرقاطات على شركة إيطالية

يعتقد أن الشركة القطرية «جلف هيلوكوبترز» قد ساعدت في رسو مناقصة الفرقاطات على الشركة الإيطالية «فينكانتيري» والتي ربحت عقداً بقيمة ٥ مليارات يورو، بعد أن أقصت منافستها الفرنسية DCNS.

ووفقاً لموقع «إنتلجنس أون لاين» (٢٧ يوليو ٢٠١٦) فإن مصالح الشركة القطرية «جلف هيلوكوبترز» (المتخصصة في خدمات الطائرات المروحية بمنطقة الخليج والتي يديرها سعيد بن مبارك المهندي ابن عم قائد الأسطول القطري محمد بن ناصر المهندي) تتلاقى مع مصالح الشركة الإيطالية لأن معظم أسطول مروحياتها يأتي من AgustaWestland التابعة للشركة الإيطالية.

العبادي وكارتر ومعركة الموصل

هنأ وزير الدفاع الأمريكي آشتون كارتر، رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي على الطريقة التي أدار بها المعركة ضد تنظيم «داعش»، وعلى التحضيرات التي يعد لها من أجل معركة الموصل.

ووفقاً لموقع «تاكتيكال ريبورت» (٥ أغسطس ٢٠١٦) فإن البنتاغون قد وافق على الخطة العسكرية التي وضعها وزير الدفاع العراقي خالد العبيدي لاستعادة الموصل من سيطرة داعش، وتقوم على أساس على التعاون بين الجيش العراقي ومليشيات الحشد الشعبي كما حصل في الفلوجة.

شركات «سادات» التركية تتبوأ مكانة مهمة في منطقة الخليج العربي

تتبوأ شركة الأمن الخاص التركية «سادات» التي أنشأها ضابط تركي سابق اسمه عدنان تانريفيردي عام ٢٠١٢ مكانة مهمة في الخليج العربي، خاصة وأنها ترعى نشاطات بعض شركات الدفاع الأمريكية مثل لوكهيد مارتن وهاريس بالإضافة لتمثيل الشركة البريطانية BAE Systems.

ويشارك عدنان تانريفيردي اللبناني سميح غشم صاحب شركة أوشن جيت غروب (OGG) في عدد من دول الخليج، والذي تتمتع شركته بصلات قوية في دولة الإمارات وسلطنة عُمان، إلا أن الشركة التركية قد تلقت انتكاسة إثر فشلها في الحصول على عقد لتدريب القوات المحلية في ليبيا.

الانتخابات الرئاسية الفرنسية تؤجل إبرام صفقات التسليح الخليجية

أكد موقع «إنتلجنس أون لاين» (١٣ يوليو ٢٠١٦) أن الإمارات العربية المتحدة تنوي تأخير إبرام صفقة صفقة طائرات رافال مع شركة داسو Dassault الفرنسية حتى تنتهي الانتخابات الرئاسية الفرنسية، حيث سيشكل إبرام الصفقة هدية استقبالية للرئيس الفرنسي القادم.

كما ينطبق الأمر ذاته مع السعودية التي قد تستمر مباحثاتها مع شركتي Airbus Defense & Space و Thales Alenia Space بشأن أقمار المراقبة البصرية حتى منتصف ٢٠١٧.

وأضاف الموقع أن المنافسة على إبرام عقد لتزويد الرياض بأقمار المراقبة والاستطلاع قد أصبح أكثر شراسة إثر دخول شركة Orbital ATK الأمريكية على خط التنافس مع الشركات الفرنسية، حيث قدمت الشركة الأمريكية عقداً لتقديم صور أكثر دقة ووضوحاً من العرض الفرنسي.

بغداد: صفقة صواريخ أرض-أرض

وفقاً لتقارير عسكرية مطلعة فإن المملكة العربية السعودية قد تدخلت لإلغاء صفقة كانت الحكومة العراقية تخطط لإبرامها مع أوكرانيا لشراء صواريخ أرض-أرض متوسطة المدى، وقد تم إلغاء هذه الصفقة إثر مباحثات عقدها مسؤولون سعوديون مع وزير الدفاع الأمريكي أشتون كارتير الذي نجحت تدخلاته في منع إبرام هذه الصفقة.

استمرار إطلاق صواريخ «سكود» على مقر قيادة التحالف

أوشك صاروخ أطلقه الحوثيون في ٤ يوليو ٢٠١٦ على إصابة مقر قيادة التحالف العربي بالقرب من خميس مشيط إلا أن إحدى بطاريات «بارتيوت» تمكنت من اعتراض الصاروخ الذي تآثر حطامه على قُطر قدره ثمان كيلومترات.

وتفيد تقارير عسكرية مطلعة أن مدينة خميس مشيط تتعرض منذ العام الماضي بصورة شهرية لهجمات بصواريخ «سكود»، وقد تمكنت بطاريات الدفاع الجوي «بارتيوت» من اعتراض نصف الصواريخ التي تم إطلاقها فيما سقط بقية الصواريخ في الصحراء.

وعلى الرغم من الإمكانيات الاستخباراتية التي تقدمها كل من باريس وواشنطن للرياض من صور وبيانات أقمار صناعية وتقارير عمليات الإشراف والاستطلاع؛ إلا أن الحوثيين لازالوا قادرين على إطلاق صواريخ «سكود»، ويعزى ذلك إلى الطبيعة الجبلية لشمال اليمن تجعل عملية إخفاء المركبات ومنصات الإطلاق ممكنة، حيث تأتي صواريخ «سكود» من مستودعات الجيش اليمني الموالي للرئيس السابق علي عبدالله صالح الذي تحالف مع الحوثيين ولا يزال في حوزته العشرات من هذه الصواريخ.

تقارير مراكز الفكر

هل تستطيع السعودية التعويل على باكستان لدعم التحالف السني في مكافحة الإرهاب؟

نشر موقع «يوراسيا ريفيو» تقريراً (١٨ يوليو ٢٠١٦) أشار فيه الباحث سليمان واسطي إلى صعوبة تعويل المملكة السعودية على باكستان لدعم التحالف السني لمكافحة الإرهاب.

فعلى الرغم من انعقاد الأمل على إمكانية تشكيل جبهة إسلامية تسهم في احتواء انتشار الجماعات الإرهابية كتنظيم «داعش»، وحركة الشباب الصومالية، والحركات المنتشرة من أفغانستان شرقاً مروراً بسوريا إلى ليبيا، إلا إنه كان هنالك قصور في صياغة ذلك التحالف نتيجة ثلاثة عوامل هي: البعد الطائفي، وقيام السعودية بالتمدد الزائد، وتقديمها تعهدات عسكرية لا تستطيع تحملها مادياً.

ولاحظ الباحث أن الموقف الباكستاني قد اتسم بالغموض من التحالف الإسلامي، حيث رحب المسؤولون الباكستانيون به في البداية وطلبوا بالمزيد من التفاصيل لتحديد مدى المشاركة، لكن المواقف الباكستانية لم تكن منسجمة مع توجهات الرياض، فحينما أطلقت السعودية معركة عاصفة الحزم في اليمن صوت البرلمان الباكستاني على عدم المشاركة فيها، مما فهم أنه ازدواجية ورغبة في الحياد إزاء المسألة اليمنية وذلك على الرغم من التزام إسلام آباد ببروتوكولات دفاعية مع السعودية ودول الخليج والأردن لتقديم التدريب وتبادل الاستشارات العسكرية.

وعزت الدراسة موقف باكستان إلى رغبتها في الموازنة بين سياساتها الخارجية ومصالحها الداخلية، وإلى موقعها الجغرافي على تقاطع جنوب آسيا مع وسط آسيا الكبرى وإيران والعالم العربي، الأمر الذي يفرض عليها الحفاظ على التوازن الحساس في ذلك المحيط، ويفرض عليها التركيز على الهند وعلى المناطق المضطربة مثل خيبر وبلوشستان، بالإضافة إلى عدم قناعة المؤسستين: السياسية والعسكرية بجدوى التحالف الإسلامي وقدرته على محاربة الإرهاب.

وأضاف التقرير أن باكستان تواجه تنامي جماعات التطرف السني، وخاصة ما تمثله حركة طالبان من تهديد إثر مبايعة بعض زعمائها لتنظيم «داعش»، بالإضافة إلى انتشار النزعات التكفيرية واضمحلال الحيز الروحاني الذي تمثله حركات التصوف، وتنامي الاحتقان

الطائفي الذي يؤثر على الشيعة الذين تتراوح نسبتهم ما بين ٢٠-٢٥ بالمائة من الشعب الباكستاني الذي يبلغ تعداداه نحو ١٨٠ مليون نسمة.

ورأى الباحث أن الفكر «الوهابي» الذي ينتشر في بعض الجماعات السنية الباكستانية ييغض المؤسسات الحديثة والقيم الديمقراطية، يمثل تحدياً كبيراً، في حين يلعب الجيش الباكستاني كمؤسسة علمانية دوراً حاسماً في تحديد أهداف السياسة الخارجية لإسلام آباد، ولا ترغب هذه المؤسسة في الوقت الحالي بالانخراط في معارك طائفية وحرب باردة بين السعودية وإيران، في حين تشعر الأجهزة الأمنية والاستخباراتية داخل وخارج باكستان بالقلق الشديد من وقوع التقنية النووية بيد أولئك المتشددون الذين يستوحون أفكارهم من السعودية.

وانتقد التقرير قصور الجهود السعودية في تحديد أهداف وإستراتيجيات التحالف الإسلامي في مواجهة الإرهاب، مما يجعله تشكياً اسماً أكثر من كونه تحالفاً فعلياً على الأرض.

الأزمة المائية في دول الخليج العربية والحلول الجذرية

نشر موقع «إيرين» تقريراً (٢١ يوليو ٢٠١٦) تناولت فيه الباحثة لو ديل بيلو فرص إسهام التقنيات الحديثة في معالجة أزمة المياه في دول الخليج العربي، مؤكدة ضرورة قيام هذه الدول بتغييرات جذرية لتجنب وقوع كارثة محتملة في المستقبل القريب.

وأشارت الباحثة إلى أن دول شبه الجزيرة العربية تنتج حوالي ٩٠٪ من حاجتها من الماء بواسطة تحلية ماء البحر، ويبلغ نصيب الفرد من الماء حوالي ٨١٦ متر مكعب سنوياً، ما يفوق المعدل العالمي بـ ٥٠٠ متر مكعب، محذرة من تأثير تقنيات التقطير الحراري في زيادة الاحتباس الحراري الذي يزيد درجة حرارة المنطقة، إذ إن هذه التقنية تتطلب قدراً كبيراً من الطاقة التي يتم الحصول عليها من حرق النفط مما يزيد من انبعاث الكربون.

كما أن عملية التحلية ينجم عنها محلول ملحي ينتهي به المطاف في البحر ولكل بلد من بلدان الخليج منشآت تحلية على شاطئ الخليج ترسل مخلفات التحلية إلى مياه الخليج الضحلة حيث تثور المخاوف من إمكانية تعاضم درجة ملوحة الخليج بحيث تصبح تحلية مائه غير ممكنة، فالملوحة العالية لا تؤدي إلى ارتفاع تكلفة التحلية فحسب، بل تهدد النظام البيئي المائي والشعب المرجانية

انضمام طهران إليها، حيث يمكن لإيران أن تعمل كحلقة وصل مع دول الشرق الأوسط وأوروبا، ما يدعم مشروع «حزام واحد وطريق واحدة» الذي تقوم عليه الأجندة الاقتصادية للمنظمة. كما تتمتع إيران باحتياطات هائلة من النفط والغاز، وسيرفع انضمامها حصة المنظمة العالمية من الغاز إلى 50٪، ومن النفط إلى 18٪. وهذا سيقوي من موقف المنظمة، ويجعلها تتدخل في إملء الأسعار العالمية بحكم عضوية إيران في منظمة الأوبك.

جدير بالذكر أن إيران هي أكبر مصدر نفط للصين، وقد اشتركت الدولتان في مشاريع مد أنابيب للنفط بينهما. وهذا يجنب البلدين نقل النفط عبر البحار الذي تعمل البحرية الأمريكية على تسيير دوريات مراقبة منتظمة فيها.

لكن الكاتب يرى أن إيران سيصعب عليها التأقلم مع منظمة تضم قطبين عالميين صعبين المراس. فما قد لا يلاحظه الكثيرون، هو أن الصين وروسيا تهدفان من وراء المنظمة إلى احتواء الطموحات الإستراتيجية للدولة الأخرى. وقد استفادت الصين من العقوبات الغربية على إيران خلال العقد الماضي، حيث أغرقت أسواق إيران ببضائع رخيصة، واشترت منها النفط بثمن بخس، كما أن معظم أعضاء المنظمة يتمتعون بعلاقات مع واشنطن أقوى من علاقاتهم مع طهران، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين والولايات المتحدة 600 مليار دولار العام الماضي، ما يوازي 20 ضعف حجم التبادل التجاري بين إيران والصين، كما بلغ حجم التبادل التجاري بين روسيا وأمريكا 18 ضعف حجم التجارة بين إيران وروسيا، ولذلك فإن نزوع المنظمة إلى استبعاد إيران يأتي نتيجة خشيتها من إشعال مواجهة مع واشنطن، رغم أن توجهها المعلن هو منطقة الولايات المتحدة على زعامة العالم. كما يشكل دعم إيران لجماعات تعتبر إرهابية مصدر قلق للمنظمة، ورأى الباحث أن حلم انضمام إيران إلى المنظمة سيظل معتمداً على حالة المنظمة في المستقبل، وعلى الكيفية التي ستتفاعل بها القوى الغربية معها، وعلى تطورات العلاقة بين الصين وروسيا.

دول مجلس التعاون الخليجي وانقلاب تركيا

نشر المجلس الأطلسي تقريراً (20 يوليو 2016) تناول فيه الباحث جورجيو كافيرو، مواقف دول الخليج العربية التي أشادت بانتصار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على محاولة الانقلاب الفاشلة،

والحياة البحرية كما أن التلوث البحري يؤدي الى تزايد الطحالب أو ما يعرف بالموج الأحمر مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة السمية فيتسبب ذلك بامتصاص الأوكسجين في البحر واختناق السمك، ونقلت عن عالمة الأنتروبولوجيا في جامعة كولومبيا جوكس جونيل قلقها إزاء ما يعرف باسم «ذروة الملوحة»، وهي إمكانية أن تصبح منطقة الخليج مالحة لدرجة لا يمكن معها تحلية مياهها.

ورأت الدراسة أن تفادي حدوث مثل هذه الأزمة سيتطلب من دول الخليج بذل جهود أكبر لتغيير نظرة الجمهور إلى المياه من مورد مجاني لا نهاية، وتحويله إلى سلعة منتجة مكلفة ومحدودة يجب أن تُدار بعناية، وهي مهمة صعبة في دول تعج بالتجمعات السكنية المسيجة حيث تحتوي على حمامات سباحة وملاعب الجولف.

هل تتحقق طموحات إيران بالانضمام إلى النادي الأمني الصيني؟

نشرت مجلة «فورين أفيرز» تقريراً (20 يوليو 2016) تناول فيه الكاتب كيفن ليم فيه العقبات التي تعترض طموحات إيران بالانضمام إلى منظمة شنجهاي للتعاون الأمني، فعلى الرغم من إعلان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال القمة الـ15 للمنظمة أن الطريق بات مفتوحاً أمام إيران للانضمام إلى المنظمة بعد رفع الدولية عنها؛ إلا أن طلبها قوبل بالرفض تحت ذريعة ضرورة استكمال إجراءات انضمام باكستان والهند أولاً، ويبدو أن تباين الآراء بين موسكو وبكين هو ما يحول دون انضمام إيران إلى المنظمة.

وكانت المنظمة قد أصدرت عام 2010 بياناً قالت فيه إنها ستعالج طلبات الانضمام المعلقة، لكنها استبعدت أي دولة تخضع لعقوبات من الأمم المتحدة، مما عرقل تحول إيران من عضو مراقب إلى التمتع بالعضوية كاملة.

ورأى الكاتب أن إيران ترغب في تمتين علاقاتها شرقاً مع الصين والهند لوضع حد للنظام العالمي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة، لكن المنظمة تعمل على مواجهة «الشور الثلاثة»، وهي: الإرهاب، والنزعات الانفصالية، والتطرف، ويرى بعض أعضائها أن إيران تعاني فعلاً من تلك الشور، فضلاً عن تهريب المخدرات، وتبعات الحرب في أفغانستان. كما أن لمنظمة لا ترغب بالمخاطرة في توفير دعم عسكري أو حتى دبلوماسي لإيران حتى لا تتورط في النزاعات التي تشعلها إيران.

وفي المقابل رأى الباحث أنه من الممكن للمنظمة أن تستفيد من

للعديد من الدول في أنحاء إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي. إلا أنه إذا ما تم استنزاف أنقرة في صراع للقوى داخل تركيا بين أنصار حزب العدالة والتنمية ومنافسيه، فستزيد المخاطر على السعودية وقطر، وقد تصبح الدولتان في عزلة دولية فيما يتعلق بإدارة الملف السوري، وقد تخسر الرياض شريكاً مهماً في مشروع «التحالف الإسلامي».

ماذا تعني عودة «التمرد المسلح» لأكراد إيران؟

نشر موقع «ستراتفور» الاستخباراتي في شهر أغسطس تقريراً يتناول أبعاد التمرد المسلح لأكراد تركيا على خلفية المخاطر التي شكلها تنظيم «داعش» بسيطرته على مناطق يقيم الأكراد فيها، وخاصة في الموصل وتكريت وسنجار والزمر وكوباني، وسعي واشنطن وحلفائها لإشراك الجماعات الكردية في الحرب ضد التنظيم وزيادة قدراتهم العسكرية، ومع زيادة أهمية الأكراد في ساحة المعركة، فإنهم اكتسبوا قيمة أكبر في نظر القوى الخارجية، مما ساهم في إعادة إحياء التمرد الكردي في إيران، وخاصة من قبل حزب الحياة الحرة في كردستان «بيجاك».

وأشارت الدراسة إلى أن الجماعات الكردية المختلفة في إيران بدأت بإثارة موجة من الاضطرابات ضد بؤر الحرس الثوري في مناطق شمال غرب إيران، وعلى رأسها حزب «الحياة الحرة»، و«الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني»، و«حزب الحرية الكردستاني»، مما دفع الجيش الإيراني لقمع هذه الانتفاضات التي اندلعت على طول الحدود الجبلية مع العراق وتركيا، خاصة وأن إيران تخشى من أن مطالبات الأكراد ربما تتسبب في صراع مع الأقليات الأخرى، مثل البلوش أو الأذريين أو الأهواز، ويبدو أنها سستجه في المرحلة المقبلة لاستخدام نفوذها في العراق لمنع الأكراد من التدخل في الصراعات الداخلية والخارجية التي تقع خارج نطاق سيادتهم.

وقدرت الدراسة عدد الأكراد في إيران بنحو 6 ملايين نسمة، وهم يمثلون معظم السنة في إيران، وينخرطون في العديد من الأحزاب السياسية والجماعات المسلحة المرتبطة بها، وقوات البشمركة شبه العسكرية، وتعيش الجماعات الكردية في معظمها خارج المراكز الاقتصادية في المناطق الحضرية في البلاد. وقد حاول الرئيس روحاني تهدئة مخاوف الأكراد بشأن التمييز الاقتصادي، واعدت بتقديم مليار دولار كمساعدات لهم لكنه لم يحقق ذلك، مما دفعهم للتحرك

وقيام السعودية باحتجاز الملحق العسكري التركي في الكويت يوم الأحد مطار الدمام بناءً على طلب أنقرة، في إشارة لدعم الشرعية في تركيا، إضافة إلى اتصال أمير قطر بالرئيس التركي لتهنئته، وإشادة الكويت بنجاح الشرعية وانتصار الديمقراطية، وشجب البحرين جهود الطرف المنشق داخل الجيش التركي لتغيير «الشرعية الدستورية» لأردوغان، وترحيب أبو ظبي بعودة تركيا إلى مسارها الشرعي والدستوري.

ورأى الكاتب ضرورة فهم دعم دول مجلس التعاون للحكومة التركية على ضوء الدور المرتقب لأنقرة في تعزيز «التحالف الإسلامي العسكري لمكافحة الإرهاب»، والذي أعلن عنه في ديسمبر المنصرم، والذي يهدف إلى: «توحيد المسلمين السنة حول العالم ضد تنظيم داعش، واحتواء المد الإيراني/الشيوعي في الإقليم، وإعادة تشكيل النظام الجيوسياسي في الشرق الأوسط كلياً، بما يتماشى مع مخطط الرياض للمنطقة المنصوص عليه في مبدأ سلمان».

وأشار الكاتب إلى أن عهد الملك سلمان قد شهد تقارباً مع تركيا، بعد فترة من الارتباب شابت العلاقة بين البلدين في عهد الملك عبدالله، وزاد من التوتر آنذاك توطيد تركيا لعلاقتها مع إيران في بداية العقد المنصرم، والذي حدث ضمن إستراتيجية أنقرة التي تسمى «تصفير المشاكل مع الجيران»، وتزامن ذلك مع تدهور العلاقة بين أنقرة وأبو ظبي عام ٢٠١٣ على خلفية دعم تركيا جماعة الإخوان المسلمين في مصر، فيما استمرت قوة العلاقات الاقتصادية بينهما. حيث تعتبر الإمارات العربية المتحدة أكبر سوق مستوردة من تركيا من بين دول مجلس التعاون الخليجي والتاسعة على مستوى العالم.

واعتبر كافيرو أن اعتبارات المدى القصير والتطورات الجيوسياسية في سياق تراجع التأثير الأمريكي في الشرق الأوسط؛ وضعت تركيا والمملكة على نفس الجانب في الوقت الراهن. وقد كان لدفع الإدارة الأمريكية الحالية باتجاه إتمام الاتفاق النووي الإيراني ودعم واشنطن للقوى الديمقراطية السورية التي تسيطر على النطاق السوري الكردي أكبر الأثر في الإضرار بعلاقة الولايات المتحدة مع كلاً من الرياض وأنقرة، اللتان اندفعتا لصياغة شراكة إستراتيجية إقليمية أعمق لمنع الخصوم والمنافسين المشتركين من ملأ الفراغ الذي تركه التدهور النسبي للتأثير الأمريكي في المنطقة.

وعلى إثر محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا تدهورت العلاقات بين أنقرة وواشنطن حيث طلبت تركيا من الولايات المتحدة تسليم فتح الله غولن، وأكد رئيس الوزراء بن علي يلدرم أن رفض الولايات المتحدة تسليم رجل الدين المقيم في ولاية بنسلفانيا سيكون بمثابة عملاً من أعمال الحرب، وقد تزيد مخاطر الاقتتال الداخلي بين جيش الدولة والأجهزة الأمنية من المهتدات الاقتصادية والأمنية

الصواريخ القادرة على حمل رؤوس نووية. مما ساعد إيران على إطلاق صواريخ بالستية متوسطة المدى قادرة على حمل رؤوس نووية، وأثار ردود فعل سلبية.

ولمواجهة تداعيات الاستفزاز الإيراني، عجلت واشنطن بالتعاون مع الجيش الإسرائيلي فيما يتعلق بمضادات الصواريخ، وحافظت الولايات المتحدة وإسرائيل على مناورات مشتركة نصف سنوية تستمر خمسة أيام ضد التهديدات الإقليمية، بما في ذلك الهجمات الصاروخية، كما ضاعفت إسرائيل جهودها الدبلوماسية والسياسية لمعاودة إصدار قانون العقوبات على إيران، والذي من المقرر أن ينتهي في نهاية هذا العام، وإضافة مجموعة متنوعة من القيود الجديدة. وحذرت منظمات اللوبي الإسرائيلي مثل «متحدون لمناهضة مشروع إيران النووي» و«مشروع إيران في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات»، الشركات والبنوك في الولايات المتحدة والخارج من التعامل مع إيران.

أما بالنسبة للموقف السعودي فقد أشار رضائي إلى أن الرياض بدأت بالفعل في تطوير قدراتها النووية، حيث وضعت الأساس للبنية التحتية النووية الخاصة بها، لكن مراقبين قالوا إن شراء تكنولوجيا التخصيب، أو الأفضل من ذلك، الأسلحة النووية من باكستان هو السيناريو الأكثر ترجيحاً بدلاً من محاول التخصيب، خاصة وأن للسعودية تاريخ طويل من التعاون مع باكستان، مستنتجاً أنه من مصلحة السعودية إثبات أن الاتفاق النووي مع إيران سيؤدي إلى انتشار الأسلحة النووية. وفي الوقت الحاضر لا يوجد شيء في «عقيدة سلمان» يلمح إلى الانتشار النووي، ولكن اعتماداً على التطورات في المستقبل، يمكن إدراج الخيار النووي في المخططات السعودية.

الرقص الدبلوماسي الذي تمارسه الرياض مع إسرائيل

نشر معهد واشنطن تقريراً (٢٥ يوليو ٢٠١٦) تناول فيه الباحث سيمون هندرسون مدلولات زيارة اللواء السابق في القوات المسلحة السعودية أنور عشقي على رأس وفد سعودي لإسرائيل. وأشار الباحث إلى أن الزيارة كانت غير عادية وغير متوقعة، ولكنها ليست مستغربة تماماً، فقد كشف اللواء عشقي عن اتصالاته مع إسرائيل في يونيو ٢٠١٥ عندما ظهر في واشنطن إلى جانب السفير الإسرائيلي السابق لدى الأمم المتحدة، دوري غولد، وأقر الرجلان

مستفيدين من الاهتمام الدولي بدورهم في محاربة تنظيم «داعش»، وهم الآن يرغبون في توجيه بعض الدعم الذي حصلوا عليه لمواجهة الدولة الإسلامية في نضالهم من أجل الاستقلال.

ورأت الدراسة أن البلدان التي لديها مصلحة في تفاقم مشاكل إيران الداخلية، مثل المملكة العربية السعودية و(إسرائيل)، ربما توافق على مساعدة الأكراد، حيث يدور الحديث حول قيام الرياض بتوفير الدعم المالي للجماعات الكردية الثلاثة في إيران من خلال القنصلية الذي افتتحها حديثاً في أربيل، عاصمة إقليم كردستان. وعلاوة على ذلك، ناشد كل من الحزب الديمقراطي وحزب الحرية، الرياض مباشرة في دعواتهما للحصول على التمويل، وهو ما تسبب في الكثير من الفرع في طهران.

وفي ظل استمرار التوتر رأيت الدراسة أن القوات المسلحة الإيرانية سوف تعمل لعرقلة أي جهود نحو الفيدرالية في إيران، في حين ستمضي الفئات الكردية المختلفة في كفاحها نحو الاستقلال، مستفيدة من الدعم الذي ستحصل عليه من خصوم إيران، لكن فرص توحيد الجماعات الكردية وتجاوز الانقسامات فيما بينها هو أمر لا يزال بعيد المنال.

كيف تستعد السعودية وإسرائيل لانتهاء اتفاق إيران النووي؟

نشر موقع «ذي ناشيونال إنترست» تقريراً تناول فيه الكاتب فرهاد رضائي، نتائج مشاعر القلق في المملكة العربية السعودية وإسرائيل إزاء الاتفاق النووي الإيراني (يوليو ٢٠١٥)، وما يمكن أن يسفر عنه ذلك من ردود أفعال وجهود حثيثة لتقليص الدور الإيراني في المنطقة.

وفي ظل تاريخ إيران الطويل في إثارة التوتر في المنطقة وسجلها في خداع وكالة الطاقة الذرية، تخيم أجواء من انعدام الثقة في المنطقة، حيث منحت الرياض وتل أبيب موافقة مشروطة لخطة العمل المشتركة الشاملة ولكنهما احتفظتا بالحق في إعادة تقييم قرارهما إذا فشلت إيران في الامتثال، خاصة وأن قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٣١ المؤرخ في ٢٠ يوليو ٢٠١٥ كان أكثر تساهلاً حيث دعا إيران إلى: «عدم القيام بأي نشاط يتعلق بالصواريخ الباليستية التي صممت لتكون قادرة على حمل أسلحة نووية»، وخلق هذا القرار ثغرة لإيران لاستغلال وتعقيد الجهود الرامية إلى تحديد أي نوع من

حقائق البحرين «مزعجة» لأمريكا

نشر المجلس الأطلسي (Atlantic Council) في يوليو ٢٠١٦ تقريراً بعنوان «حقائق البحرين المزعجة» دعا فيه بلال صعب مدير مبادرة الأمن والسلام في الشرق الأوسط بالمجلس الأطلسي الحكومة الأمريكية إلى إعادة النظر في سياستها تجاه البحرين ومساعدتها على تعزيز مشروعها الإصلاحية بدلاً من التدخل في شؤونها الداخلية، مؤكداً أن الحكومة الأمريكية تحتاج إلى أن تفهم بصورة أفضل مدى التأثير الإيراني في البحرين ووجود خلايا إيرانية نائمة تسبب الاضطرابات في البلاد.

ورأى التقرير أن المسؤولين الأمريكيين غافلين عن حقيقة الوضع على الأرض في البحرين، وذلك على خلفية الانتقادات التي تم توجيهها إلى البحرين بعد قرار القضاء حل جمعية الوفاق، وأوضح إن ردود الأفعال هذه يمكن أن يكون لها تأثير ضار على العلاقات الأمريكية-البحرينية التي تأثرت منذ أحداث ٢٠١١، وأن واشنطن استطاعت أن تنفّر كلا من الحكومة والمعارضة منها، الأمر الذي يشير بوضوح إلى عقم السياسة الأمريكية، وحذر من أن مواصلة الولايات المتحدة الضغط على البحرين يمكن أن تؤدي إلى الفوضى أو حتى إلى حرب أهلية.

وأشاد الباحث بعملية الإصلاح التي جرت في البحرين التي وصفها بأنها أحد أكثر المجتمعات انفتاحاً في العالم العربي، وهي الآن تواجه تدخلات أمريكية في شؤونها الداخلية. وقال إنه لن يفيد المسؤولين الأمريكيين التدخل في إجراءات النظام القضائي بالدعوة علانية إلى إطلاق سراح مسجونين على الرغم من ثبوت تهم جنائية ضدهم، مضيفاً إن قوانين الجنسية الأمريكية تحظر الانتماء إلى أي حزب شيوعي أو دكتاتوري، ولكن عندما سحبت البحرين الجنسية من الشيخ عيسى قاسم لصلاته بتنظيمات أجنبية تعرضت لانتقادات.

وانتقد التقرير المشرعين الأمريكيين لدعمهم جماعات المعارضة البحرينية باعتبارهم أبطالاً للديمقراطية بينما هم من أنصار ولاية الفقيه، ورأى أنهم ليسوا مفكرين أحراراً ولا ديمقراطيين ولا يدعون إلى التغيير السلمي ولا يتمتعون بعقلانية، بل هم عقائديون يتبنون وجهات نظر متشددة بشأن السياسة والمجتمع البحريني، وعلى الرغم من أنهم يعلنون تأييدهم للتحول التدريجي والسلمي نحو الملكية الدستورية لكنهم يؤكدون من خلف الأبواب ولاءهم لإيران ويواصلون الدعوة إلى إسقاط النظام بالعنف.

واتهم الباحث نشطاء المعارضة أمثال عبدالهادي الخواجة ونبيل رجب بإلحاق ضرر فادح بالمصالحة الوطنية وعملية الحوار بين الحكومة والمعارضة، مضيفاً أن الأسلحة التي صادرتها السلطات

بأنهما كانا قد عقدا سلسلة من الاجتماعات السابقة؛ أما الدلالات غير المذكورة لظهورهما علناً فكانت تشير إلى مخاوف سعودية وإسرائيلية مشتركة في ذلك الحين من الاتفاق النووي الوشيك الذي توصلت إليه مجموعة ١+٥ مع إيران.

وعلى الرغم من أن الزيارة الأخيرة ربما لم تكن أول رحلة يقوم بها عشقي لإسرائيل، إلا أن عدداً من الأكاديميين السعوديين ورجال الأعمال قد رافقوه هذه المرة، مما يستوجب حصول هؤلاء المرافقين الحصول على إعفاء خاص من الحكومة السعودية للقيام بالرحلة.

وقد التقى عشقي مرة أخرى أيضاً مع غولد، مما يؤكد الدور المركزي الذي يلعبه غولد في التعامل مع السعوديين، ويؤكد وجود ديناميات أخرى بين البلدين، فمنذ أن أصبح المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية، ركز غولد على زيادة عدد الدول المستعدة للاعتراف بإسرائيل وتطوير العلاقات القائمة بالفعل، وعلى الرغم من أنه أشار في كلمة ألقاها في مدينة هرتزليا الإسرائيلية الشهر الماضي إلى أن علاقات إسرائيل الناشئة يجب أن تبقى سرية من أجل احترام «حساسيات» الجمهور العربي، إلا أنه أشار أيضاً إلى أنه: «قبل ثلاثين عاماً قال الجميع أوجدوا حلاً للقضية الفلسطينية وعندئذ ستجدون السلام مع العالم العربي، غير أننا نزداد اقتناعاً أن الأمور على عكس ذلك تماماً، فهي ذات طابع مختلف وعلينا خلقها، وهذا ما نحن بصدد القيام به».

وفي المقابل، يبدو أن عشقي تمسك بسيناريو ضيق خلال رحلته إلى إسرائيل، بتوجيه لـ «مبادرة السلام العربية» - وهي الاقتراح الذي قاده السعودية عام ٢٠٠٢ والذي طرح إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع الرياض وستة وخمسين دولة عربية وإسلامية أخرى بمجرد توصل إسرائيل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين. وبينما يكون ذلك مستبعداً على ما يبدو في الوقت الراهن، يعتبر بعض الدبلوماسيين أن المبادرة ذات قيمة معينة.

ويرى هندرسون أن السؤال هو ما الذي سيحدث الآن؟ فالشخصية السعودية الرئيسية في العملية البطيئة المتمثلة في الاعتراف علناً بإسرائيل كان رئيس المخابرات السابق والسفير السابق الأمير تركي الفيصل والذي تصافح تركي هذا العام مع وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك موشيه يعلون وشارك في مناقشة مع مستشار نتنياهو السابق لشؤون الأمن القومي يعقوب عميدورور، وهو شخصية أرفع مستوى من عشقي، ولكنه لا يتولى حالياً أية مسؤولية رسمية في الحكومة.

ويطرح الكاتب عدداً من الأسئلة، منها، هل سيلتقي الفيصل علناً مع غولد، الذي أصدر ذات يوم كتاب بعنوان «مملكة الكراهية: كيف تدعم المملكة العربية السعودية الإرهاب العالمي الجديد؟» وهل يمكن عقد مثل هذا الاجتماع في إسرائيل؟

البحرينية خلال السنوات الخمس الماضية دحضت الادعاء أن أحداث ٢٠١١ وما تلاها من السنوات كانت تمثل تحركاً سلمياً، ويبدو أن الخاسر الأكبر من الصراع بين الحكومة وعناصر المعارضة الراديكالية البحرينية، هم الأبرياء الذين يتوقون إلى بحرين أفضل، وهؤلاء من يجب على الحكومة أن تستثمر فيهم، مضيفاً إن البلاد لا تزال بحاجة إلى معالجة مشاكل الآلاف من الشباب من الطائفة الشيعية الذين يشعرون بأن السبيل الوحيد أمامهم للتعبير عن أنفسهم هو الانخراط في العنف ضد السلطات.

وأوصت الدراسة واشنطن بالتخلي بفضيلة الصبر إزاء الأوضاع في البحرين، إذ إن تعقيد الديناميكيات السياسية داخل العائلة المالكة، وتشدد المعارضة المتشددة إزاء الإصلاح تمثلان تحديات كبيرة أمام واشنطن، واعتبر أن ولي العهد الأمير سلمان بن حمد يمثل أفضل أمل في التغيير الإيجابي في البحرين، حيث أن ما تطمح له واشنطن لن يطول انتظاره كثيراً وسوف يتحقق عبر المبادئ الأساسية السبعة التي تم المطالبة بها من قبل المعارضة في ١٢ مارس ٢٠١١، وهي: ١ - مجلس نواب كامل الصلاحيات، ٢- حكومة تمثل ارادة الشعب، ٣- إنشاء دوائر انتخابية عادلة، ٤- حل مشاكل التجنيس، ٥- محاربة الفساد المالي والاداري، ٦- مراقبة أملاك الدولة، ٧- معالجة الاحتقان الطائفي.

وفي الوقت نفسه؛ حث التقرير السلطات البحرينية على الاهتمام بإبلاغ خططها الإصلاحية للعالم الخارجي بفعالية أكثر، موضحاً أنه قد تعتقد الحكومة أنها تمضي في الطريق الصحيح، ولكن ينعكس ذلك على تعزيز الانسجام مع حلفائها في واشنطن ولندن ومجتمع الأعمال الدولي الذي تعول عليه البحرين في أمنها ورفاهها الاقتصادي.